## الوديعية

تَعْرِيفُها : الوديعة ؛ مأخوذة من ودع الشيء، بمعنى تركه . وسمي الشيءُ الذي يدعه الإنسان عند غيره ليحفظه له بالوديعة ؛ لأنه يتركه عند المودع .

حكمُها: والإيداع والاستيداع جائزان، ويستحب قَبولُها لمن يعلم عن نفسه القدرة على حفظها، ويجب على المودع أن يحفظها في حرز مثلها. والوديعة أمانة عند المودع، يجب ردها عندما يطلبها صاحبها؛ يقول الله - سبحانه - ﴿ وَإِنْ آمِنَ بَعْضُكُم بَعْضُا فَلِيُوْدِ الّذِي اَوْتُمِنَ أَمَننَتُهُ وَلِيَـتَقِ اللّهَ رَبَّهُ ﴾ [البقرة: ٢٨٣]. وقد تقدم حديث: «أَدُ الأمانة إلى من ائتمنك ...». [سبق تخريجه].

ضمائها: ولا يضمنُ المودّع إلا بالتقصير أو الجناية منه على الوديعة ؛ للحديث المتقدم الذي رواه الدارقطني في الباب المتقدم . وروى عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي عليه قال : «من أُودِع وديعة ، فلا ضمان عليه . رواه ابن ماجه . [ابن ماجه (٢٠٤١)] ، وفي حديث رواه البيهقي : «لا ضمان على مؤتمن . [الدارقطني (٣/ ٤١) والبيهقي (٦/ ٢٨٩)] . وقضى أبو بكر ظليه في وديعة كانت في جراب فضاعت من خرق الجراب ، ألا ضمان فيها . وقد استودع عروة بن الزبير أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام مالا من مال بني مصعب ، قال : فأصيب المال عند أبي بكر أو بعضه ، فأرسل إليه عروة : ألا ضمان عليك ، إنما أنت مؤتمن . فقال أبو بكر : قد علمتُ ألا ضمان علي ، ولكن لم تكن لتحدّث قريشًا ، أن أمانتي قد خربت . ثم إنه باع مالاً له فقضاه .

قَبولُ قولِ المودَع معَ يمينِه: وإذا ادعى المودَعُ تلف الوديعة دون تعدّ منه، فإنه يقبل قوله مع يمينه. قال ابن المنذر: أَجمع كلّ من نحفظ عنه، أَنَّ المودَع إذا أَحرزها ثم ذكر أَنها ضاعت، أَن القول قولُه.

ادّعاءُ سرِقةِ الوديعةِ: وفي «مختصر الفتاوى» لابن تيمية: مَن ادعى أنه حفظ الوديعة مع ماله، فسرقت دون ماله، كان ضامنًا لها. وقد ضمّن عمر رضي أنس بن مالك رضي الله وديعة ادعى أنها ذهبت دون ماله.

مَن مات وعنْدَه وديعة لغيره: من مات ، وثبت أن عنده وديعة لغيره ولم توجّد ، فهي دين عليه ، تُقضَى من تركته . وإذا وجدت كتابة بخطه ، وفيها إقرار بوديعة ما ، فإنه يؤخذ بها ويعتمد عليها ، فإن الكتابة تعتبر كالإقرار سواء بسواء ، متى عُرف خطه .